

# إسرائيل والأقلية الفلسطينية:

تقرير الرصد السياسيّ كانون الثاني – آذار 2011

تقرير رقم 13، 2011

## في هذا التقرير

- 1 مقدمة
- 2 تشريعات جديدة
- 5 اقتراحات قوانين
- 9 فصل عنصري
- أروما تل أبيب:
- 11 تمنع الموظفين من التحدث باللغة العربية
- 13 الشبان الإسرائيليون أكثر عنصرية وأقل ديمقراطية
- القسم التحليلي:
- 14 مواقف المجتمع الإسرائيلي من الفلسطينيين في إسرائيل ومن السلام



# إسرائيل والأقلية الفلسطينية:

## تقرير "مدى الكرمل" الدوري للرصد السياسي

كانون الثاني – أذار 2011

إمطانس شحادة\*

### مقدمة

قبل خروج الكنيست الإسرائيلي إلى عطلة الربيع في بداية نيسان، عمل عدد من أعضائه جاهدين للتصديق على اقتراحات قوانين بالقراءة الثانية والثالثة، وإقرارها نهائياً قبل العطلة. من غير المستغرب على الكنيست الحالي أن تكون معظم تلك القوانين موجّهة على نحو مباشر أو غير مباشر للمسّ بالمواطنين العرب، وتعمل على قمع الهوية والانتماء القومي، وترمي إلى تحديد العمل السياسي، وتقليص هامش الحقوق السياسية، المقلّصة أصلاً، إلى أدنى الدرجات. من بين تلك القوانين: قانون منع إحياء ذكرى النكبة الفلسطينية؛ قانون "لجان القبول" الذي يهدف -في ما يهدف- إلى منع المواطنين العرب من السكن في بلدات يهودية صغيرة في الجليل والنقب؛ قانون لتغريم أصحاب منازل يجري هدمها بدفع تكلفة الهدم، وقانون سحب مخصصات التقاعد من الكنيست لعضو الكنيست السابق عزمي بشارة -على الرغم من عدم صدور أي قرار محكمة ضده.

كذلك استمرّ المجتمع الإسرائيلي في ترجمة ثقافة العداة والكراهية تجاه الفلسطينيين، عن طريق محاولات للفصل العرقي في أماكن العمل والترويج لعدم تشغيل عرب، وكذلك تنعكس الثقافة السياسية العدائية للفلسطينيين ولقيم الديمقراطية في دراسات واستطلاعات لمواقف المجتمع الإسرائيلي خاصة لفئة الشباب.

علاوة على ذلك، يشمل هذا التقرير قسمًا تحليليًا جديدًا نتناول فيه قضايا ومواضيع بارزة في تعامل الدولة والمجتمع الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين. في هذا التقرير سوف نتناول -على وجه التحديد- التحوّلات الجارية في مواقف المجتمع الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين والسلام والديمقراطية منذ بداية تسعينيات القرن المنصرم ولغاية الآن، وتوضيح ما إذا كانت تلك المواقف تعكس استمرارية أم انعطافاً في مواقف الجمهور الإسرائيلي في قضايا أساسية ومركزية في مشهد العلاقات بين الدولة والمجتمع الإسرائيلي. وهل ما تعكسه

استطلاعات الرأي الأخيرة من مواقف عنصريّة وعداويّة تجاه العرب هي ظاهرة جديدة تتعلّق بمتغيّرات في المشهد السياسيّ من السنوات الأخيرة، أم إنّ جذورها تعود إلى ما هو أبعد من ذلك؟ ولمَ هذا التفاجؤ من مظاهر العنصريّة والكراهية الحاليّة؟

## تشريعات جديدة

### قمع الهويّة الوطنيّة الفلسطينيّة وشرعنة الفصل العنصريّ

تمّ اقتراح قانون أسس الميزانيّة (تخفيض ميزانيّة أو دعم بسبب نشاطات ضدّ مبادئ الدولة)، 2010<sup>1</sup> في 22.3.2011، أقرّ الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة التعديل حامل الرقم "40" لقانون أساس الميزانيّة، التعديل الذي يُعرف باسم "قانون النكبة". وقد صوّت إلى جانب القانون 37 عضو كنيست مقابل معارضة 25 عضواً.

يمنح القانون الصلاحية لوزير الماليّة (بعد تسلّمه وجهة نظر المستشار القضائيّ لوزارة الماليّة، وبعد تلقيّ توصيات طاقم مهنيّ بهذا الخصوص يعينه وزير الماليّة، ويتألّف من مسؤولين من وزارة القضاء ووزارة الماليّة والوزارة التي تُعنى ببند الميزانيّة التي تحصل عليها هيئة معيّنة) سحب ميزانيّات من هيئات تموّلها الحكومة، مثل جمعيات ومنظمات وسلطات محليّة، في حال إحيائها ذكرى النكبة الفلسطينيّة يوم استقلال دولة إسرائيل. كذلك يخولّ القانون وزير الماليّة سحب تمويل مؤسسات وهيئات تسمى "باحترام علم الدولة أو رموزها"، ومن سحب تمويل حكوميّ من هيئات ومنظمات وسلطات محليّة ترفض ما يسمّى بـ "القيم الأساس لإسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة". كذلك يمنع القانون هيئات أو مؤسسات حكوميّة، أو تلك التي تحصل على تمويل حكوميّ كالسلطات المحليّة، من تنظيم أو تمويل فعاليات تتناقض مع أسس الدولة أو قيمها أو تنفي تعريفها كدولة يهوديّة وديمقراطيّة. وينصّ القانون كذلك على إلغاء تمويل واتّخاذ إجراءات قضائيّة ضدّ كلّ من يصدر بياناً يحرض على العنصريّة والعنف والإرهاب، أو يدعو إلى الكفاح المسلّح أو عملاً إرهابياً ضدّ إسرائيل.<sup>2</sup>

في تسويغه لمشروع القانون، قال عضو الكنيست ميلر يسرائيل (لبيتينو أحد المبادرين لسنّ القانون): "إنّنا نتحدّث عن أمور هي في الحدّ الأدنى، وهناك حدود لمدى استغلال الديمقراطية في إسرائيل".<sup>3</sup> في المقابل،

<sup>1</sup>مراجعة النصّ الكامل، راجعوا: سجلّ اقتراحات القوانين : kneset.gov.il/Laws/Data/BillKneset/315/315.pdf: يهونتان ليس، "الكنيست يقرّ قانون النكبة"، هآرتس 3.3.2011، 3: هوني سوفير، "قانون النكبة أقرّ: شرطة معتقدات في إسرائيل"، nrg.co.il 23.3.2011

<sup>2</sup> سجلّ اقتراحات الكنيست، المصدر السابق.

<sup>3</sup>أقوال الكنيست (برتوكول الكنيست) لجلسة 22.3.2011: kneset.gov.il/plenum/data/01461611.doc: روني سوفير، "قانون النكبة أقرّ: شرطة معتقدات في إسرائيل"، nrg.co.il 23.3.2011.

لقي القانون معارضة من قبل الكتل العربية في الكنيست ومن أعضاء كنيست آخرين. على سبيل المثال، صرّح عضو الكنيست يتسحاق هرتسوغ (العمل) أنّ هدف القانون سياسيّ ويعني تنصيب "شرطة على الأفكار". وقال عضو الكنيست دوف حنين (الجبهة الديمقراطية) إنّ القانون خطير وسيساهم مساهمة حاسمة في نزع الشرعية عن إسرائيل في العالم. أمّا عضو الكنيست نيتسان هوروفويتش (ميرتس)، فقال إنّّه لا يجب أن يكون مثل هذا القانون في دولة ديمقراطية، وهو بمثابة تحريض عنصريّ وموجّه ضدّ مجموعة من المواطنين لإرهابهم عضو الكنيست جمال زحالقة (التجمّع) قال في ردّه على تمرير القانون إنّ "هذا القانون يتضمّن مسألاً أخطر بكثير من حرّية التعبير، وأنا أعتقد أنّ على الكنيست أن يرسل تحية إلى الجمهور العربيّ الذي يحيي حداده وألمه وغضبه بصورة غير عيفة، بل بصورة حضارية".<sup>4</sup> النائبة حنين زعبي قالت: "نحن بصدد قانون يشرّع التدخل في مشاعر وأفكار ومعتقدات المواطنين، وتساءلت عمّا إذا كانت الدولة ستقوم بتأهيل طواقم من "المتعاونين" يقومون بمراقبة الجامعات والأكاديميات والمدارس والمجالس المحليّة للوشاية بالمؤسّسة وبنشاطاتها المختلفة".<sup>5</sup> وأضافت أنّ القانون يظهر أنّ الدولة ترى أنّ التاريخ (تاريخها هي) بحدّاته هو خطر إستراتيجيّ ضدّها. القانون -علاوة على أنّه يعاقب المشاعر- يُظهر مدى خوف الكنيست من الحقيقة، ومن ذاكرة الفلسطينيين، إذ إنّ الخوف الحقيقيّ من النكبة يكمن في أنّها حقيقة تاريخية، وليست رواية الفلسطينيين فحسب.<sup>6</sup>

أمّا عضو الكنيست دافيد روتم (من مقدّمي القانون)، فقد ردّ على منتقدي القانون قائلاً: "أنا لا أخجل من رغبتني أن تكون دولة إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية. أنتم تهتمّون فقط بالديمقراطية. بأسلوبكم هذا لن تكون هناك دولة. نحن نتحدث ونسعى لكي تكون دولة إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية، لا دولة كلّ مواطنيها".<sup>7</sup>

قُبيل إقرار قانون النكبة، نشر عشرون فائزاً بجائزة إسرائيل، وعدد من الأدباء والفكرين، بياناً يُدين قانون النكبة. وفقاً للبيان، إنّ "قانون النكبة ينافي مبدأ فصل السلطات، إذ لا يُعقل أن تقوم هيئة الكنيست أو الحكومة بعمل السلطة القضائية ومعاقبة مؤسّسات أو سلطات تحديّ ذكرى النكبة. هذا القانون يمثل ذروة في موجة العنصرية والمعاداة للديمقراطية المتفشية في إسرائيل، التي تهدد بالانتشار في الكنيست. هذا القانون يُمكن أعضاء كنيست ورجال سياسة من معاقبة من يخالفهم الرأي والموقف السياسي".<sup>8</sup>

<sup>4</sup> مصدر أقوال أعضاء الكنيست من "أقوال الكنيست"، 23.3.2011، مصدر سابق.

<sup>5</sup> الكنيست تقرّ قانون النكبة"، موقع عرب 48، 23.3.2011.

يّهونتان ليس، "الكنيست يقرّ قانون النكبة"، هآرتس، 23.3.2011 روني سوفير، قانون النكبة أقرّ في الكنيست: شرطة أفكار في إسرائيل"، موقع معاريف، 23.3.2011.

رّوني سوفير، قانون النكبة أقرّ في الكنيست: شرطة أفكار في إسرائيل"، موقع معاريف، 23.3.2011. يّهونتان ليس، "فائزون بجائزة إسرائيل: قانون النكبة يحطم مبدأ فصل السلطات ويدوس على حقّ التعبير عن الرأي"، هآرتس، 20.3.2011.

بالإضافة إلى ردود أعضاء الكنيست، قامت مؤسّسات أهليّة تُعنى بقضايا حقوق الإنسان والحقوق السياسيّة بانتقاد القانون بشدّة. مؤسّسة "عدالة" قامت فُجبل التصديق على القانون بإرسال رسالة إلى دافيد روتّم (رئيس لجنة القانون والدستور في الكنيست) تحذّر فيها من إسقاطات إقرار القانون. ممّا جاء في الرسالة تلك:

التصديق على القانون سيؤدّي إلى مسّ كبير بمبدأ المساواة وبحقّ المواطنين العرب بالحفاظ على تاريخهم وثقافتهم؛ إذ سيحرم القانون المواطنين العرب ممارسة حقّهم في إحياء ذكرى النكبة التي تُعتبر جزءاً لا يتجزأ من تاريخهم منذ قيام دولة إسرائيل، ومن حقّهم بتعريف ذاتهم... إذا صودق على اقتراح القانون، فسيكون في المستطاع تطبيقه على مؤسّسات مجرد قيامها بإجراء ندوة أو يوم دراسيّ حول مواضيع سياسيّة قد تتطرّق إلى مسألة تعريف الدولة، كمناقشة وثائق التصرّح المستقبلية للجماهير العربيّة، على سبيل المثال، حيث بالإمكان -بحسب نصّ اقتراح القانون- التطرّق إلى هذه النشاطات كتهديد على وجود دولة إسرائيل كدولة "يهوديّة وديمقراطيّة".<sup>9</sup>

أمّا مؤسّسة "هيومان رايت ووتش"، فقط قالت في بيان لها إثر إقرار القانون إنّ "المؤسّسات المهدّدة (من هذا القانون) لا تشمل البلديات فقط، بل كذلك المسارح والمدارس التي تؤدّي مسرحيات أو تعرض أفلاماً على النكبة، أو المنظّمات الثقافيّة التي تُقيم أنشطة تُعزّز "التعايش" بين الطلاب اليهود والإسرائيليين العرب لإحياء ذكرى كلّ من يوم استقلال إسرائيل "النكبة" كشكل من أشكال التعلّم المتبادل". وأضاف البيان: "منذ متى للحكومة الإسرائيلية الحقّ في إخبار المواطنين الإسرائيليين ما لا يمكنهم أن يقولوه عن التاريخ؟"<sup>10</sup>

قانون النكبة هو أوسع وأبعد من مجرد محاولة لقمع الوعي الوطنيّ والسرد التاريخيّ للبقية المتبقية من الشعب الفلسطينيّ الذي بقي في وطنه. هذا القانون يحاول -بالإضافة إلى تقييد حرّيّة التعبير عن الرأى وعن الموقف السياسيّ- يحاول أن يردع المؤسّسات العامّة من اتّخاذ مواقف سياسيّة غير مقبولة على المؤسّسة الإسرائيليّة في عدّة مجالات، منها النضال الفلسطينيّ ضدّ الاحتلال، أو دعم أيّ مقاومة عربيّة تجاه إسرائيل، ومواقف في مجال تعريف الدولة كدولة يهوديّة وديمقراطيّة. معنى هذا أنّ كلّ مؤسّسة لا تقبل بتعريف إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة، أو تدعم نضالات سياسيّة قد تعتبرها إسرائيل أعمالاً

<sup>9</sup>عدالة: تمرير قانون النكبة مس سافر بحقوق المواطنين العرب وتقييد حرّيّة تعبيرهم عن رأيهم"، مجلة عدالة الإلكترونيّة، العدد 80، آذار 2011.

<sup>10</sup> بيان صحفيّ لمنظمة هيومان رايت ووتش، 30.3.2011 "قوانين جديدة تُهمّش المواطنين العرب الفلسطينيّين تدابير تُهدّد بالتمييز العنصريّ وتُجمّد حرّيّة التعبير"، 1-30/03/2011 hrw.org/ar/news/

إرهابية، تكون عرضة للمساءلة ومن ثم إلى عقاب مالي. الأهم أن هذا القانون ليس وحيداً أو نشازاً في مشهد التشريعات البرلمانية العنصرية، ويجب وضعه ضمن سلة واسعة من التشريعات التي تعمل جميعها على تضيق الخناق وتقليص هامش العمل السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، بل تعيد ترسيم قواعد المشاركة في اللعبة السياسية في دولة إسرائيل.

## قانون لجان القبول

في تاريخ 22.3.2011، أقر الكنيست بالقراءة الثالثة، بأغلبية 35 مؤيداً و 20 معارضاً، تعديل قانون أوامر الجمعيات التعاونية (رقم 8) 2011.<sup>11</sup> يشترط القانون على كل من يسعى للانتقال إلى بلدة صغيرة في منطقتي النقب والجليل، التي تحوي أقل من 400 أسرة، يشترط الحصول على موافقة من لجان قبول تتألف من سكان المدينة، وعضو في الوكالة اليهودية أو المنظمة الصهيونية العالمية. يخول القانون هذه اللجان أن ترفض المرشدين الذين تراهم -في ما تراهم- "غير ملائمين لطريقة الحياة في المجتمع"، أو "قد يضرّون بنسيج المجتمع".

ووفقاً لنص القانون:

(1) يجري تخصيص أرض لشخص بهدف شراء الحق على الأرض في البلديات الجماهيرية حيث توجد لجنة قبول، بعد تصديق لجنة القبول.

(2) نقل الحق على الأرض التي خصصت لشخص، أو الحق على الأرض الذي نُقل بصورة قانونية في بلدة جماهيرية كما جاء في الفقرة (1)، يجري بعد حصول ناقل الحق على تصديق لجنة القبول بخصوص المنقول؛ تتألف لجنة القبول في بلدة جماهيرية من خمسة أعضاء: مندوبين اثنين عن البلدة الجماهيرية؛ مندوب عن الحركة الاستطانية التي تنتمي إليها البلدة الجماهيرية أو التي هي عضو فيها (وفي حالة عدم انتماء البلدة إلى حركة ما، أو في حالة تنازل الحركة عن المندوب، يضاف مندوب آخر من البلدة الجماهيرية)؛ مندوب عن الوكالة اليهودية لأرض إسرائيل، أو عن الهستدروت الصهيونية العالمية؛ مندوب عن المجلس الإقليمي الذي تقع البلدة الجماهيرية ضمن نطاق نفوذه.

(ت) في حالة رفض لجنة القبول التصديق على قبول مرشّح للبلدة الجماهيرية، تقدّم له قراراً يسوّغ الرفض.

<sup>11</sup> صودق على الاقتراح في الكنيست بتاريخ 22 آذار عام 2011؛ ونُشر الاقتراح والشرح المرافق له في كتاب اقتراحات قوانين الكنيست 341، بتاريخ 12 حزيران، ص: 222.

اعتبارات لجنة القبول هي:

يحقّ للجنة القبول رفض طلب مرشّح للانضمام للبلدة الجماهيرية بالاستناد إلى واحد أو أكثر من الاعتبارات التالية فقط: المرشّح تحت السنّ القانونيّة؛ لا يملك المرشّح إمكانيّات اقتصادية لإقامة بيت في البلدة الجماهيرية خلال فترة زمنيّة مُحدّدة في اتّفاق تخصيص الأرض؛ قرار لجنة القبول رفض طلب المرشّح بناء على الاعتبار الأخير يجري بالاستناد إلى رأي مهنيّ من قبل مختصّ في تشخيص الملاءمة؛

عدم ملاءمة المرشّح للنسيج الاجتماعيّ الثقافيّ للبلدة الجماهيرية، ووجود سبب للاعتقاد أنّه قد يُضّرّ بهذا النسيج؛ طابع خاصّ للبلدة الجماهيرية أو شروط قبول مثبتة في دستور الجمعيّة، في حالة وجودها، وذلك في حالة تصديق مُسجّل الجمعيّات عليها فقط. لا ترفض لجنة القبول قبول مرشّح بناء على العنصر، أو الدين، أو الجنس، أو القوميّة، أو وجود إعاقات، أو بناءً على الحالة الشخصيّة، أو السنّ، أو الأبوة والأمومة، أو الميول الجنسيّة، أو جهة الولادة، أو وجهة النظر أو الانتماء الحزبيّ السياسيّ.<sup>12</sup>

سيرورة تعديل القانون والتصديق عليه في المراحل المختلفة تبيّن أنّ الهدف الأساسيّ هو منع انتقال مواطنين عرب للسكن في بلدات يهودية صغيرة. فقد جاء اقتراح القانون لسدّ فجوة قانونية إثر تعديل في دستور البلدة قامت به بعض البلدات في الجليل. ينصّ التعديل أنّ على المتقدم للسكن في تلك البلدات القبول بالطابع اليهودي والصهيوني للبلدة.<sup>13</sup> وكما لا يبقّى هذا التعديل مبادرة محليّة تكون معرّضة للمساءلة أو النقد في المحاكم، جرت المبادرة إلى تعديل قانون أوامر الجمعيّات التعاونية. على سبيل المثال، قال النائب إسرائيل حسون (كديما)، خلال المراحل الأولى من تعديل القانون: "يعكس اقتراح القانون التزام الدولة بالعمل من أجل تعزيز القدرة على تحقيق الحلم الصهيونيّ في دولة إسرائيل قولاً وفعلاً. قبل نحو 30 عاماً، بادرت الدولة إلى إقامة العديد من البلدات الجماهيرية الصغيرة في الجليل والنقب، بغية تحقيق غايات الحكومة في ما يتعلّق بتوزيع السكّان ومنحهم إمكانيّة ممارسة أسلوب حياة جماهيريّ وقرويّ، قائم على التلاحم الاجتماعيّ والثقافيّ".<sup>14</sup>

<sup>12</sup> الترجمة الحرفيّة للنصّ العبريّ . كتاب القوانين 286 من 30.3.2011 : www.justice.gov.il/NR/rdonlyres/372BB5BE-3C45-4B37-98DB-9C8714DBC054/26942/2286.pdf

<sup>13</sup> للتوسّع ومراجعة مراحل التشريع، راجعوا: تقرير الرصد السياسيّ الحادي عشر، أيلول - تشرين الأوّل 2010.  
<sup>14</sup> بروتكول لجنة القانون والدستور من تاريخ 27.10.2010 : 476?NewsID=knesset.gov.il/huka/News.asp

في المقابل، يرى معارضو القانون أنه يخوّل لجانَ القبول في البلديات مُنْعَ قبول فئاتٍ سكانيةٍ ضعيفة (كالمواطنين العرب، والمهاجرين الجدد، والعائلات الأحادية الوالدية) من السكن في هذه البلديات.<sup>15</sup> عضو الكنيست أحمد الطيبي (القائمة العربية الموحدة) قام بتشبيه القانون بقرارات لجنة فينزا النازية التي أقرت "الحل النهائي". وقال الطيبي من على منصة الكنيست: "عليكم قراءة التاريخ اليهودي قراءة معمقة والتعلم من أي قوانين عانيتم. منع الزواج المختلط، هل تتذكرون؟ هل تحتاجون إلى عربي ليذكركم بتاريخكم؟"<sup>16</sup> وقد قرّن آخرون بين سنّ القوانين العنصرية وتصرفات المجتمع الإسرائيلي والقيادات الدينية تجاه الفلسطينيين.

عضو الكنيست طلب الصانع قال:

الكنيست تبتّ إشاراتٍ يستقبلها رجال الدين في صنفٍ وغيرها من الأماكن. إشارات تمنح شرعيةً لمنع تأجير مساكن للطلاب العرب. تخيلوا أن فرنسا أو بريطانيا أقرت قانوناً يحظر على اليهود السكن في بلدات معينة، ماذا كان سيحدث؟". وأضاف: "القانون يعرف أعضاء لجان القبول التي سوف تحدّد من يُقبل للبلديات، ومن ضمنهم ممثل عن الوكالة اليهودية وممثل عن الهستدروت اليهودية العالمية، فهل هؤلاء سوف يسمحون بقبول مواطن عربيّ السكن في بلدات "يهودية صهيونية"؟"<sup>17</sup>

أمّا عضو الكنيست حنا سويد فقد قال: "سوف نعمل على أن تكون هناك مقاطعة عالمية لأيّ بلدة تطبّق هذا القانون".<sup>18</sup> سارة ليا ويتسن (المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة هيومن رايت ووتش) قالت في رد المنظمة على سنّ تلك القوانين: "هذه القوانين تهدّد المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل وغيرهم بمزيد من التمييز العنصريّ الذي يستوجب العقوبة رسمياً. ينبغي على البرلمان الإسرائيليّ أن يعملوا بجِدّ لوضع حدّ لعدم المساواة الصارخة، لا عن طريق دفع القوانين التمييزية لتحديد من يستطيع أن يعيش في مكان معين".<sup>19</sup> أمّا مؤسسة عدالة، فقالت إن هذا القانون يشرع لأول مرة الفصل العنصريّ في السكن، وإنّ القانون يبرّر -على نحو غير مباشر- العنصرية على خلفية ثقافية أو

<sup>15</sup> روتي سوفيير، إقرار قانون "لجان القبول الطيبي: شبّهه بلجنة فينزا النازية"، موقع معاريف 23.3.2001.

<sup>16</sup> أقوال الكنيست (بروتوكول الكنيست) لجلسة 22.3.2011، ص 240: [knesset.gov.il/plenum/data/01461611.doc](http://knesset.gov.il/plenum/data/01461611.doc)

<sup>17</sup> المصدر السابق.

<sup>18</sup> المصدر السابق.

<sup>19</sup> بيان صحفيّ لمنظمة هيومان رايت ووتش، 30.3.2011 "قوانين جديدة تُهمّش المواطنين العرب الفلسطينيين: تدابير تُهدّد بالتمييز العنصري وتُجمّد حرية التعبير"، [hrw.org/ar/news/2011/03/30-1](http://hrw.org/ar/news/2011/03/30-1).



اجتماعية.<sup>20</sup> وقد قَدِّمَت المؤسَّسة، إثر سَنِّ القانون، التماساً إلى المحكمة العليا مُطالباً بإلغاء القانون.<sup>21</sup> وجاء في الالتماس أنه على الرغم من أن القانون يشير في أحد بنوده إلى واجب احترام الحق في المساواة ومنع التمييز ضد أي فرد من فئة اجتماعية مختلفة، فإنه يتيح للجان القبول رفض متقدمين للسكن في هذه البلدات لكونهم "غير ملائمين للحياة الاجتماعية في المجتمع أو للنسيج الاجتماعي والثقافي في البلدة". علاوة على ذلك، إن القانون يسمح للجان القبول بتبني معايير خاصة تحددها البلدات الجماهيرية في أنظمتها الخاصة بناء على "مميزات" كل بلدة وبلدة. من الجدير ذكره أن غالبية البلدات الجماهيرية ليس لها مميزات اجتماعية وثقافية خاصة، من شأنها تبرير إخضاع المتقدمين للسكن فيها لامتحانات الملازمة الاجتماعية. من هنا، إن "قانون لجان القبول" يعتبر غير قانوني ومُنَافياً لقانون أساس كرامة الإنسان وحرية لكونه يمس بحقوق أساسية دستورية، ولحق الإنسان في الخصوصية وحرية في اختيار مكان سكناه دون تقييد اعتباطي.

كذلك تقدِّمَت جمعية حقوق المواطن إلى المحكمة العليا بالتماس يطالب بإلغاء قانون لجان القبول. ويسعى المحامي جيل جان- مور (من جمعية حقوق المواطن) أنه في معظم البلدات الجماهيرية ليس ثمة نمط حياة خاص يتطلب أن تتوافر لدى المرشح للسكن مواصفات خاصة ليلانم السكن في هذه البلدات. القانون يمكن لجان القبول من تصنيف والتمييز بين المرشحين للسكن في البلدة على أساس معايير غير واضحة وهي "الملازمة للحياة في المجتمع" أو "الملازمة لنسيج الحياة". بناء على هذه المعايير، تقوم لجان القبول برفض عائلات "غير مرغوب فيها" تطلب السكن في البلدة -كالعرب، أو أشخاص مع إعاقات، أو شريطين، أو متدينين، أو غيرهم.<sup>22</sup>

وقد رافقت الالتماس شهادات لسكان من بلدات جماهيرية تفند ادعاءات مقدمي اقتراح القانون. فوفقاً لأقوال إحدى سكان كيبوتس معين باروخ التي انضمت إلى الالتماس، إن أعضاء لجنة القبول وضَّحوا لها أن عملية التصنيف في الأغلب هي تغطية، الهدف منها منع بيع الأملاك إلى عرب أو متدينين، وذلك للالتفاف حول قرارات المحكمة العليا التي تمنع التمييز.<sup>23</sup>

## تعديل قانون المواطنة

<sup>20</sup> "عدالة" يقدم التماساً إلى المحكمة العليا مطالباً بإلغاء "قانون لجان القبول" الذي قُدِّمَ يوم الثلاثاء، 29 آذار 2011: [adalah.org/PressReleases\\_full\\_arb.asp?ID=2816&category\\_id=151](http://adalah.org/PressReleases_full_arb.asp?ID=2816&category_id=151) "زبوجة حول قانون النكبة وقانون لجان القبول" 23.3.2011 nrg.co.il

<sup>21</sup> "عدالة" يقدم التماساً إلى المحكمة العليا مطالباً بإلغاء "قانون لجان القبول" الذي قُدِّمَ يوم الثلاثاء، 29 آذار 2011.

<sup>22</sup> جمعية حقوق المواطن، بيان صحفي 23.3.2011 قانون "لجان القبول للبلدات الجماهيرية يشترع التمييز": [www.acri.org.il/ar/?p=871](http://www.acri.org.il/ar/?p=871)

<sup>23</sup> المصدر السابق.

كذلك أقرّ الكنيست، في 29.3.2011، بالقراءة الثالثة، تعديل قانون المواطنة، ليتيح سحب المواطنة ممن أدين في "مخالفات إرهابية" والتجسس والمساس بسيادة الدولة. وقد صوتت إلى جانب القانون 37 عضواً وعارضه 11 عضواً.<sup>24</sup>

ووفقاً لتعديل قانون المواطنة (تعديل رقم 10) / 2011،<sup>25</sup> تمنح صلاحية المحكمة التي أدانت شخصاً ما بإلغاء مواطنته:

1) إذا أُدين شخص بجنحة ما وقررت المحكمة أنّ الجنحة هي عمل إرهابي كما جرى تعريف ذلك في قانون منع تمويل الإرهاب، 2005، أو تُدين بناءً على المواد 97 حتى 101، 112، أو 113(ب) من قانون العقوبات 1977، يحقّ للمحكمة، بناءً على طلب وزير الداخلية، إلغاء مواطنته الإسرائيلية، وذلك إضافة إلى أيّ عقوبة أخرى، شرط ألا يبقى بعد إلغاء مواطنته بدون مواطنة، وفي حالة بقاءه بدون مواطنة يُمنح إذنًا بالإقامة في إسرائيل، بناءً على قرار المحكمة.

تعديل القانون الذي بادر إليه عضو الكنيست دافيد روتيم من حزب "إسرائيل بيتينو" يستهدف -في أساس ما يستهدف- قيادات ومواطنين عرباً، على نحو ما صرح روتيم نفسه خلال إقرار القانون، ووفقاً لأقوال الصحفي يهونتان ليس (من صحيفة هآرتس)، إذ إنّ هذا القانون لا يسري مثلاً على يغئال عمير قاتل رئيس الحكومة الأسبق يتسحاق رابين، أو أعضاء "الخليّة اليهودية".<sup>26</sup> ويتيح القانون للمحكمة (أو لسلطة إدارية أخرى) سحب مواطنة كل من تجسس لصالح منظمة إرهابية، أو تسبّب في حرب، أو ساعد العدو أثناء الحرب، أو خدم في قوات العدو، أو مسّ بسيادة الدولة.

وقالت النائبة حنين زعبي (التجمّع)، خلال مناقشة هيئة الكنيست للقانون، إنّ هناك توجهات فاشية واضحة في إسرائيل، وثمة من يعتقد أنّه بإمكانه الانتقال من الديمقراطية إلى الفاشية بقفزة واحدة ويجهز البنية السياسية والنفسية والقيمية اللازمة لذلك من خلال قانون سحب المواطنة.<sup>27</sup> وحنين (الجهة الديمقراطية) قال: "الهدف الأساسي للقانون هو في الجانب الرمزي، وبالمقولة إنّ المواطنة في دولة إسرائيل هي مواطنة مشروطة وليست مواطنة طبيعية، بل مرتبطة بالتصرف". أمّا يريف ليفين، رئيس لجنة الكنيست، فقد قال إنّ الكنيست ستضع حدّاً لما أسماه "مهزلة التسامح مع بشارة وخونة من أمثاله".<sup>28</sup>

<sup>24</sup> الكنيستقرّ قانون سحب المواطنة ممن أدين بالتجسس أو "دعم الارهاب"، موقع عرب 48، 29.3.2011.

<sup>25</sup> صدّق على الاقتراح في الكنيست بتاريخ 28 آذار 2011؛ كتاب القوانين رقم 2289(عبري)، من تاريخ 4.4.2011 صفحة www.justice.gov.il/NR/rdonlyres/7B45DBBA-5230-4F7E-A244-D2C1A954DF7E/27048/2289.pdf:733

<sup>26</sup> يهونتان ليس، "الكنيست تخرج إلى عطلة الربيع بعد دورة عاصفة"، هآرتس 31.3.2011.

<sup>27</sup> محضر جلسة الكنيست بتاريخ 28.3.2011: www.knesset.gov.il/plenum/data/01558111.doc

<sup>28</sup> المصدر السابق.

## قانون واجب الكشف عمّن يتلقّى دعماً من كيان سياسي أجنبيّ

عملية إضافة شروط جديدة وتشديد شروط قائمة للعمل السياسي لم تقتصر على مستوى الأفراد أو المجتمع العربيّ فقط، بل ترمي كذلك إلى تقييد عمل جمعيات ومؤسسات تُعتبر -إسرائيلياً- ذات موقف يساريّ متطرف أو معاكس للإجماع الصهيونيّ، كما يتّضح من قانون "واجب الكشف عمّن يتلقّى دعماً من كيان سياسي أجنبيّ"، 2010،<sup>29</sup> الذي أُقرّ بالقراءة الثالثة. ويرمي القانون إلى وضع عراقيل أخرى أمام عمل الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدنيّ بواسطة تقديم تقارير صارمة عن التبرعات الماليّة التي تحصل عليها من أيّ كيان سياسي أجنبيّ.<sup>30</sup>

---

<sup>29</sup> قدّم الاقتراح النائبُ زئيف ألكين وآخرون بتاريخ 8.2.2010. صدّق على الاقتراح في الكنيست بتاريخ 22 شباط 2011؛ ونُشر الاقتراح والشرح المرافق له في كتاب اقتراحات قوانين الكنيست 347، بتاريخ 11 تشرين الأول 2010 ص: 2.

<sup>30</sup> يهونتان ليس، "الكنيست يقرّ نهائياً قانوناً يلزم بكشف هوية دول تدعم مالياً الجمعيات في إسرائيل"، هآرتس، 21.2.2001.

وجاء في القانون:

مع حصول أيّ مؤسسة على المساعدة الماليّة من جهة كيان أجنبيّ، على متلقّي المساعدة أن يرسلوا، خلال أسبوع من انتهاء الفصل الذي تلقّوا فيه الدعم، تقريراً مالياً موقّعاً إلى مسجّل الجمعيات تضمّن: هُويّة مُقدّم المساعدة؛ مبلغ المساعدة؛ أهداف المساعدة أو غاياتها؛ الالتزامات التي قدّمها من تلقّى المساعدة إلى الكيان السياسيّ الأجنبيّ، سواء أكان ذلك شفويّاً أم كتابياً، على نحو مباشر أو غير مباشر -إن كانت ثمة التزامات كذلك.

على الجمعيّة الحاصلة على التمويل الفحص والتدقيق قدر المستطاع لمعرفة ما إذا كان مصدر التمويل الذي حصلت عليه مصدره كيان سياسيّ أجنبيّ. هذا القانون لا يسري على الهستدروت الصهيونيّة العالميّة، ولا على الوكالة اليهوديّة لأرض إسرائيل، ولا على كيرن هيسود- الجابية الموحّدة لإسرائيل وصندوق أراضي إسرائيل، وأي مؤسسة تابعة لهم.

وجّه عدد من أعضاء الكنيست إلى هذا القانون نقداً شديداً، لكونه يقلّص هامش الديمقراطية من جهة، ولأنّه من جهة أخرى يصعب تجنيد دعم ماليّ من صناديق تمويلها كيانات سياسيّة أجنبيّة، لكنّه يجيز تلقّي الدعم من قبل أفراد، وهو أسلوب دعم رائج جداً لدعم مؤسسات وجمعيات محسوبة على التيار اليمينيّ في إسرائيل. معنى هذا أنّه لا يفرض معيقات على دعم أفراد أو جماعات غير مدعومة من كيانات سياسيّة أجنبيّة. ويرى بعض المحلّلين هذه التوجّهات كمحاولة للقضاء على ما تبقى من أحزاب يساريّة أو جمعيات ومؤسّسات مدنيّة معدودة على اليسار. الصحفيّ جدعون ليفي من صحيفة (هآرت-س) وجّه نقداً شديداً إلى القانون إذ قال:

لِمَ هذا الاستنزاف؟ لِمَ كلّ هذه القوانين التي تقيّد اليسار والحقوق والديمقراطيّة تحت حجج متعدّدة؟ هناك أسلوب أسهل: الإعلان عن اليسار خارجاً عن القانون في دولة إسرائيل. كلّ من لديه معتقدات يساريّة، أو يتظاهر تحت شعارات يساريّة، أو يجنّد أموالاً لليّسار، يُلقَى به في السجن وتنتهي المسألة. في إسرائيل العام 2011، من غير الشرعيّ النضال من أجل حقوق الإنسان، أو النضال ضدّ الاحتلال والمطالبة بالتحقيق بجرائم الحرب. هذه المواقف مشتركة للنخب ولكافة مؤسسات الحكم والقانون. كلّهم يشاركون في الاحتفال الخطير بنزع الشرعيّة عن اليسار".<sup>31</sup>

<sup>31</sup>جدعون ليفي، "يجب إخراج اليسار خارج القانون"، هآرتس 6.1.2011.

دانيال بلتم، المتخصّص في دراسة المحرقة اليهودية ورئيس معهد الديانة اليهودية الراهنة في الجامعة العبرية بالقدس، يعتقد أنّ دولة إسرائيل، بسبب سنّ القوانين العنصرية وشرعيتها الواسعة في المجتمع، تسير على خطى أنظمة فاشية ونازية، تماماً كما حصل في القرن المنصرم في أوروبا. يكتب بالتمان:

في آذار، تمرّ ذكرى مرور ستين عاماً على إعلان دولة الفصل العنصريّ في جنوب أفريقيا. وكما قامت دول أخرى بشرّعة وتبرير قوانين عنصرية، قدّمت دولة جنوب أفريقيا ذرائع وتسويغ للقوانين العنصرية... كذلك القوانين العنصرية التي أقرّت حديثاً في الكنيسة، يمكن تبريرها بذرائع شتى. أعتقد، وعلى غرار ما حدث في حالات أخرى في التاريخ، أن الهدف الحقيقيّ لهذه القوانين هو إنشاء بنى تحتية لدولة فصل عرقيّ في إسرائيل، والوصول في المستقبل إلى فصل بين اليهود ومن هم من غير اليهود.

دولة الأبرتهايد لا تقوم بلمح البصر. وما أُنجز في ألمانيا عام 1935 كان حصيلة نقاشات، عنيفة أحياناً، حول مكانة اليهود في المجتمع الألمانيّ والأوروبيّ بدأت في القرن التاسع عشر. معنى ذلك أنّ النظام النازي، وأنظمة فاشية وعنصرية أوروبية أخرى، تلك التي قامت بسنّ قوانين فصل عنصريّ وعرقيّ، قام بترجمة واقع له شرعية مرتفعة بواسطة القوانين... وحين تزرع البذور لا يدري أحد ما ستكون الثمرة... العنصرية الإسرائيلية، التي تتعرع وتنمو في دفيئات الاستيطان في الضفة الغربية، انتقلت منذ فترة إلى داخل المجتمع الإسرائيليّ وتحولت إلى قوانين شرعية تُسنّ في الكنيسة.<sup>32</sup>

## اقتراحات قوانين

بالإضافة إلى إقرار القوانين بالقراءتين الثانية والثالثة، استمرت عملية تقديم اقتراحات قوانين مماثلة من حيث الأهداف، لا سيّما من حيث السعي إلى تقليص حيز العمل السياسيّ للفلسطينيين، ومنح امتيازات على مواقف سياسية مقبولة أو خدمة الدولة من جهة أخرى.

فعلى سبيل المثال، قدّم عضو الكنيسة يسرائيل حسون (كديما) اقتراح قانون الخدمة المدنية، 2011،<sup>33</sup> ابتغاءً لإنشاء مسار رسميّ للخدمة المدنية لكلّ مواطن لا يخدم في الجيش الإسرائيليّ. وبهذا يُمنح المواطن إمكانيةً للتطوُّع وخدمة الدولة على غرار مَنْ يؤديّ الخدمة العسكرية. وعلى الرغم من أنّه ثمة اقتراحات قوانين عديدة قدّمت في هذا المجال وترمي إلى الغايات ذاتها، نحو إلزام المواطنين العرب واليهود المتدينين بالقيام بخدمة للدولة، فإنّ الاقتراح الحاليّ يتضمّن بنوداً توضّح أكثر -مقارنةً باقتراحات القوانين السابقة-

<sup>32</sup>دانيال بالتمان، "هناك دائماً تبريرات لقوانين عنصرية"، هآرتس 4.4.2011.

<sup>33</sup>قدّم إلى الكنيسة بتاريخ 30.3.2011.

العلاقة بين الخدمة المدنية والعسكرية وكيفية خدمة الأولى للثانية. فعلى سبيل المثال، يقترح مقدم القانون (في البند 3-ج) على كل من يؤدي الخدمة المدنية القيام بأي وظيفة أو مهام تلقى عليه، وأن يطيع أي أوامر قانونية من قبل المسؤول عنه وقت الخدمة؛ ووفق البند 3-د، نجد أن من يؤدي الخدمة المدنية بموجب هذا القانون يُعتبر -في كل شأن وأمام كل قانون- كمن أدى الخدمة النظامية بموجب قانون الخدمة الأمنية، وهو ما يعني أن على من يؤدي الخدمة المدنية وفقاً لاقتراح القانون أن ينصاع لقرارات وأوامر وزارة الأمن، والاتصياح لأوامرها في حالات الطوارئ، أي إنه سيكون جزءاً من الجهاز العسكري والأمني الإسرائيلي ويقدم خدمة أثناء الحرب. وهذا عملياً تجنيد المواطنين العرب في ساعات الطوارئ والحروب دون حاجة إلى المرور عن طريق الخدمة العسكرية المباشرة.

ثمة اقتراح قانون آخر يرمي إلى منح من يؤدي الخدمة العسكرية أو المدنية (رقم 3084) مكافآت وامتيازات، قدّمه إلى الكنيست مجموعة من أعضائه في 22.3.2011. من أهداف هذا الاقتراح منح من يؤدي الخدمة العسكرية أو المدنية أفضليات في الدراسة العليا وفي قروض الإسكان وشراء المنازل. هذا القانون يوفر شرعية قانونية وسياسية للتمييز تجاه المواطنين العرب، وهي صيغة مقبولة ودرجة في تعامل الدولة مع المواطنين الفلسطينيين. فمن جهة، يوفر اقتراح القانون شرعية لمنح من يؤدي الخدمة العسكرية أو المدنية امتيازات مالية، ومن جهة أخرى، من المفروض أن يغري ويشجع من لا يؤدي هذه الخدمة على الانخراط في الخدمة المدنية أو العسكرية. وفي كلتا الحالتين، ينتقص من حقوق المواطنين العرب، الاقتصادية والمعيشية أو السياسية القومية والمكانة القانونية.

## فصل عنصري

حزنا في التقارير السابقة من التأثير المتبادل بين كراهية وعداء المجتمع الإسرائيلي للفلسطينيين وعملية التشريع في البرلمان، ومن الشرعية التي توفرها عملية سنّ قوانين عنصرية لكراهية وعداء المجتمع الإسرائيلي للفلسطينيين. وضّحنا أن مواقف المجتمع الإسرائيلي تغذي وتوفر لمشاريع القوانين شرعية وتدعم السياسات الحكومية تجاه الفلسطينيين. وإن أهداف مشاريع القوانين تترجم على أرض الواقع بواسطة تصرفات المجتمع عن طريق مبادرات من مؤسسات غير حكومية أو مدنية بسرعة كبيرة. فقد تابعنا في التقارير السابقة نداءات رجال الدين بمنع بيع أو تأجير مساكن للعرب في مدن يهودية أو مدن مختلطة. في هذا التقرير، نرصد ترجمة لسياسات الفصل العرقي (العنصري) التي طُرحت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عدة قوانين، في تصرفات فئات اجتماعية إسرائيلية ومؤسسات غير حكومية، خاصة الفصل بين اليهود والعرب في أماكن العمل.

وَفَقْلُوق "وللا ه" الإلِكْرونِي، منذ بداية العام الحالي بدأت منظمة "لاهافاه - لمنع الانصهار في أرض المقدس" بحملة لإصدار شهادات "مصالح خالية من العمّال العرب".<sup>34</sup> وَفَقًا لهذه الحملة، تمنح المؤسسة شهادات لأصحاب المحالّ والمتاجر والمصالح الاقتصادية اليهودية التي يثبت أصحابها أنّهم لا يشغّلون ولا يوظّفون عمّالاً عرباً. وَفَقًا للخبر الوارد في الموقع، لقيت هذه الحملة إقبالاً لدى عديد من المحال التجارية والمصالح. على سبيل المثال، قال صاحب مخبز من مدينة نتانيا لموقع الأخبار "وللا ه" إثر حصوله على شهادة أنّه "توجّه إلى المؤسسة للحصول على الشهادة، لأنّه يعرف كثيرين من أصحاب المتاجر التي ترغب في القيام بذلك، ولأنّ الحصول على الشهادة يزيد من مبيعات المحالّ، خاصّة لدى السائحين اليهود من فرنسا الذين يأتون لزيارة نتانيا... أنا لست عنصرياً. بكلّ بساطة أنا وكلّ معارفي نحبّ اليهود أكثر".<sup>35</sup>

الناشط اليميني المتطرّف باروخ مارزل، الذي كان من المبادرين إلى الحملة، قال إنّّه تفاجأ على نحو إيجابيّ من ارتفاع الطلب على هذه الشهادات. فعلى ما يبدو، إنّ الشعب الإسرائيليّ يفضّل العمل العبري". في المقابل، بدأت المنظمة بتجميع تواقيع مواطنين يهود على بيان مفادُهُ أنّهم سوف يقومون بشراء حاجياتهم من متاجر تشغّل عمّالاً يهود فقط.<sup>36</sup>

## أروما تل أبيب تمنع موظّفين من التحدّث بالعربيّة

نقلًا عن الاقتصاديّ لصحيفة هآرتس "ذي ما(ر)" ("كر")، أصدوسؤولون في شبكة مقاهي "أروما" في تل أبيب تعليمات مكتوبة لمشغّلي الفروع بأنّ على العاملين العرب عدم التحدّث بالعربيّة أمام زبائن المقهى، على الرغم من أنّ عدداً كبيراً من العاملين في شبكة المقاهي الإسرائيلية هم من الشباب العرب. وقد قال عاملون عرب في فرع تل أبيب إنّهم تلقّوا تعليمات بعدم التحدّث باللغة العربيّة أمام الزبائن والتحدّث باللغة العبريّة فقط.<sup>37</sup>

أحد العاملين في الشبكة للملحق "ذي ماركر" إنّ الإدارة أبلغتهم بأنّها تلقت شكاوى من الزبائن أنّهم شعروا بعدم الارتياح عند سماعهم العمّال يتحدثون في ما بينهم بالعربيّة. وقال آخر إنّ أحد المسؤولين قال له إنّ الفرع ليس في الضفّة الغربيّة، ولا يريد سماع العربيّة فيه. ورداً على توجّه الصحيفة، أقرّت إدارة

<sup>34</sup>موتني ليفي، "أخبار والا"، 1.2.2011.

<sup>35</sup>المصدر ذاته.

<sup>36</sup>دعوات عنصريّة في الأحياء اليهوديّة المتديّنة بعدم تشغيل العرب، موقع عرب 48، 31.1.2011.

<sup>37</sup>أروما"تل أبيب": قهوة بنكهة عنصريّة، موقع عرب 48، 22.3.2011.

الشبكة بإصدار هذه التعليمات «لأننا نعيش في دولة إسرائيل؛ واللغة المستعملة والمقبولة فيها هي العبرية». وزعمت الإدارة أنها تلقت شكاوى من زبائن بهذا الشأن.<sup>38</sup>

## الشبان الإسرائيليون أكثر عنصرية ويمينية وأقل تمسكاً بالديمقراطية

دراسة "الجيل الشاب" الثالثة لمؤسسة فريدريخ إيبيرت (الدراسات السابقة أجريت في العام 1998 وفي العام 2004)، التي شملت استطلاعاً للرأي شمل مواقف 1,600 شاب (1,200 يهودي و 400 عربي) حول الديمقراطية، تكشف النقاب عن حصول تراجع في دعم قيم الديمقراطية لدى الشبان في إسرائيل.<sup>39</sup> وقد جاء في الدراسة أن أهمية الديمقراطية لدى الشبان اليهود هبطت من المكان الثاني في العام 1998 (كانت النسبة 26%) إلى المكان الثالث في العام 2010 (4.3%). واحتلت أهمية "اليهودية" كهدف قومي المكان الأول في العام 2010 بنسبة 26%، بعد أن كانت في المكان الثالث في العام 1998 حيث كانت النسبة 18.1%.

وقال 6% من الشبان اليهود إنهم يفضلون سحب الحقوق السياسية الأساسية (كحق الترشح للكنيست) من العرب. كذلك قال 25% إنهم يشعرون بالكراهية تجاه العرب، في حين قال 12% إنهم يشعرون بالخوف من العرب. وقال 60% من الشبان اليهود إنهم يفضلون "قيادة قوية" على "سلطة قوية".

كذلك تبين النتائج أن ثقة الشبان اليهود بالجهاز القضائي والسلطة التنفيذية قد تراجعت من 74% في العام 1998 إلى 63.5% في العام 2011. وتراجعت الثقة بالشرطة من 70% إلى 65%، وتعزز الاعتقاد أن الجيش هو المؤسسة الوحيدة التي تحظى بثقة شبه كاملة من قبل الشبان (93%).

وقال 42% إن الصراع بين اليهود والعرب هو التهديد الأكبر على دولة إسرائيل (مقابل 27% في العام 1998)، في حين قال 23% إن الانقسام بين المتدينين والعلمانيين هو التهديد الأكبر (مقابل 44% في العام 1998).

وتشير نتائج الاستطلاع إلى ارتفاع في نسبة من يعرفون أنفسهم "يمينيين"، حيث ارتفعت النسبة من 48% في العام 1998 إلى 62% في العام 2010. وبينما عرف 32% أنفسهم في العام 1998 على أنهم يساريون، قال 12% فقط إنهم يساريون في العام 2010.

<sup>38</sup> "أروما... للعنصرية"، ماتي شمولوف، موقع "ماكو" الإخباري، 28.3.2011.

<sup>39</sup> للتوسّع: موقع مؤسسة فريدريخ إيبيرت <http://www.fes.org.il/he/Event.asp?Pid=0.2&id=387>



تُشابه هذه النتائج -إلى حد بعيد- نتائج استطلاعات عديدة أُجريت في السنوات الأخيرة لدراسة مواقف المجتمع الإسرائيلي، أبرزها مؤشّر الديمقراطية للعام 2010 الذي كشف النقاب عن انحراف المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين، خاصّة لدى فئة الشباب والمهاجرين الجدد من الاتحاد السوفييتي (سابقاً). لكن السؤال الذي يُطرح هنا هو: هل تعكس هذه المعطيات استمرارية أم انعطافاً في مواقف المجتمع الإسرائيلي مقارنةً بتسعينيات القرن المنصرم؟ هذا السؤال سيكون موضوع القسم التحليلي الأول في تقارير الرصد السياسي.

## القسم التحليلي

### مواقف المجتمع الإسرائيلي من الفلسطينيين في إسرائيل ومن السلام

منذ الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، شهدت الساحة السياسية تحولاً واضحاً في سياسات الحكومة في عدّة صُعد، منها ما يتعلّق بتعامل الحكومة مع ملفّ عمليّة التفاوض مع السلطة الفلسطينية (ومنظمة التحرير)، ومنها ما يرتبط بعلاقاتها مع السكّان الفلسطينيّ؛ فقد رفضت حكومة نتنياهو الدخول في مفاوضات مع الطرف الفلسطينيّ، وباتت تطالب السلطة الفلسطينية بالاعتراف بإسرائيل دولةً يهوديةً كشرط من شروط الحلّ. من جهة أخرى، بدأت الحكومة والكنيست بتضييق هامش العمل السياسيّ والحزبيّ للفلسطينيين في إسرائيل، وبالتشديد على قبول يهودية الدولة كشرط للمشاركة في اللعبة السياسيّة، بل وكشرط للمواطنة. المشترك في مطالب الحكومة من السلطة الفلسطينية والفلسطينيين في إسرائيل هو الاعتراف بإسرائيل دولةً يهوديةً، وبالتالي شرعنة المشروع الصهيونيّ بأثر تراجعٍ وإغلاق أيّ مطالب سياسيّة قوميةً مستقبليةً. فهل تعكس الحكومة الحالية في سياساتها مواقف المجتمع الإسرائيليّ؟ وهل كان ثمة تغيير في مواقف المجتمع الإسرائيليّ في السنوات الأخيرة؟ وهل تعكس مظاهر العنصرية الموجهة إلى الفلسطينيين في إسرائيل مواقف المجتمع الإسرائيليّ أم إنّها أصوات نشاز؟

مراجعة مواقف المجتمع اليهوديّ منذ العام 1992 حتّى الآن توضح أنّ المواقف الحالية تعكس، في ما تعكس، تغييرات في الهوية الإسرائيلية، وتغييرات في القنوات والمواقف السياسيّة والثقافة السياسيّة في المجتمع الإسرائيليّ. هذه التحولات تغذيّ التغييرات السياسيّة والحزبيّة وتتغذى منها. التغييرات في الهوية وفي الثقافة السياسيّة تلك أفضت إلى إجماع صهيونيّ جديد ينزع إلى تعريفات "المحافظين الجدد" أو "الصهيونية الجديدة"، منذ فشل مفاوضات كامب ديفيد في العام 2000 وبدء انتفاضة الأقصى.

سوف نتابع مواقف المجتمع الإسرائيليّ، وذلك بالاستعانة بمعطيات استطلاعات للرأي تُجرى قبل كلّ انتخابات برلمانية في إسرائيل، يقوم بها المركز الإسرائيليّ لدراسة الانتخابات. وتُعدّ تلك الاستطلاعات من

أهم الاستطلاعات الشاملة في إسرائيل، لرصد آراء ومواقف الجمهور حيال القضايا المركزية، وسبّر أغوار مركبات الهوية الجمعيّة للمواطنين، ومنها دراسة أنماط التصرف السياسي. وهي المعطيات الوحيدة تقريباً التي تمكّن من تحليل مواقف المجتمع على مدار فترة طويلة كونها تشمل بعض الأسئلة الثابتة.<sup>40</sup> اختير العام 1992 لكونه يرمز إسرائيلياً إلى بداية حقبة تحوّل في الوعي والهوية وفي تعريف المواطنة وتغيّر مصالح فئات المجتمع، وبداية عهد اقتصادي جديد، وبدء عملية التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية (ما يُعرف بـ "اتفاقيات أوسلو"). ما يهمننا هو توضيح الفروق في مواقف المجتمع الإسرائيلي، إن وجدت، ما بين العام 1992 والأعوام التالية، في جوانب أساسية متوافرة في استطلاعات رأي عام منذ العام 1992 ولغاية العام 2009 وهي: المواقف من قضية السلام وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967؛ مواقف تجاه الفلسطينيين في إسرائيل؛ قضايا تتعلق بالهوية الداخلية للمجتمع الإسرائيلي. استعراض هذه الجوانب معاً ليس محض صدفة، إنّما جاء إثر العلاقة الوثيقة بين مواقف المجتمع الإسرائيلي في عملية السلام ومواقفه تجاه الفلسطينيين في إسرائيل وجوانب مركزية في الهوية المكوّنة، كما أشارت أبحاث عديدة (أريان وشامير 1999؛ شاليف وليفي 2004). لكن قبل ذلك، نستعرض بعض الدراسات التي تناولت التحوّلات في المجتمع الإسرائيلي في تلك الفترة.

### ولادة إجماع سياسي جديد- تجدد الصهيونية

اعتقد بعض علماء الاجتماع المتخصّصين في دراسة المجتمع الإسرائيلي أنّ مرحلة التسعينيات حملت مخاض تحوّل في الثقافة السياسية داخل المجتمع، إذ احتدم الصراع على طابع ومستقبل إسرائيل بين فئات اجتماعية وطبقية وفقاً لشيوفر وبيلد (2005)، نحو النخب التقليدية المسيطرة تاريخياً (الغربية-الإشكنازية) وبين مجموعات الحفاظ على الوضع القائم (مثل اليهود الشرقيين)، أو صراع بين فئات ثقافية هوياتية مختلفة وفقاً لأوري رام (رام 2004). النخب المسيطرة في إسرائيل، أرادت للحاق بركب العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي بغية الحفاظ على قياداتها للمجتمع الإسرائيلي، وجني الثمار الاقتصادية. رأت هذه الفئات وهي ما يُعرف بـ "إسرائيلياً- الليبرالي" أنّ على دولة إسرائيل التنازل عن قسم كبير من الأراضي المحتلة في العام 1967 ولبرلة المواطنة في الدولة والتخلّي عن صيغة المواطنة الجمهورانية الصهيونية التي نظمت مكانة المجموعات المختلفة في الدولة. اعتقد هذا التيار أنّ دولة إسرائيل هي قوية بما فيه الكفاية للقيام بتغيير جيّد في طابعها وفي سياساتها الخارجية وتقليص الاستعمار الإسرائيلي في الضفة والقطاع، وأنّ في وسع هذا التحوّل أن يوفّر لإسرائيل شرعية إقليمية وعالمية، كذلك إنّ شرط ضروريّ لانضمام إسرائيل إلى الاقتصاد العالمي. آنذاك، أخذ عصر النظام

<sup>40</sup>أريان، آشر وميخال شامير. سلسلة أبحاث الانتخابات في إسرائيل. المعطيات الإحصائية متوافرة في:

.The Israel National Election Studies: www.ines.tau.ac.il

الجمهرانيّ الاستيطانيّ التقليديّ (الجماعيّ) الذي ميّز المجتمع الإسرائيلىّ منذ قيام الدولة بالتحوّل تدريجيّاً إلى مصطلحات الفرديّة ومركزيّة الفرد وحقوق الفرد والإنسان (بيلد وشافير 2005؛ رام 2004؛ بن بورت 2006؛ فيلك 2004؛ رام 1999؛ شاليف وليفي 2004؛ غوتوين 2003). وفقاً لهذا الخطاب، كان من المفترض أن تقوم إسرائيل كذلك بتغيير تعاملها مع المواطنين العرب، نحو لبرلة المواطنة وتوسيع الحقوق والاعتراف إلى حدّ ما بالتمييز القائم تجاههم.

في المقابل، لدى مجموعة اليهود الشرقيين (المهاجرين من الدول العربيّة)، وفئات اجتماعيّة ضعيفة -ممثلين مثلاً بواسطة حزب شاس"- سادت قناعة مفادها أن تعزيز المواطنة الإثنيّة، والتشديد على الطابع اليهوديّ للدولة، من شأنهما أن يساهما في تحسين مكانتهم الجمعيّة في سياق المواطنة المتعدّدة والمركّبة في إسرائيل. لذا، حاولوا عرض خطاب مغاير ورؤية لمستقبل الدولة مغايرة، وعارضوا إنهاء الاحتلال وتغيير الأيديولوجيا الاقتصاديّة. معنى هذا أن خطاباً محافظاً بدأ ينمو لدى هذه الفئات، يدعو إلى عدم التنازل عن الأراضي المحتلّة، بل إلى تعميق الاستيطان، وعدم تطبيع إسرائيل ولبرلة صيغة المواطنة. بل إن هذا التيار يطلب العودة إلى الجذور الصهيونيّة الحقيقيّة والمشارب الفكرية لثيودور هرتسل (مؤسّسة الحركة الصهيونيّة)، وأخذ يشدّد على الجذور اليهوديّة وخصائص "الشعب اليهوديّ" وعلى الهويّة الإثنيّة الجامعة وإقامة دولة "غير طبيعيّة" على نحو متطرف، لتكون بمثابة "البوتقة" الجديدة للصهيونيّة وللمجتمع اليهوديّ (حزوني 1998؛ درور 1997؛ غبيزون 2006). بدأ هذا التيار يتبلور ويتنظّم منذ العام 1996، لكنّه تعرّز بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ولم يكن نتيجة لها، بل يتعلّق برؤية المجتمع الإسرائيليّ لذاته، لهويّته الجمعيّة، ولصالحه بوصفه مجتمعاً وشعباً ودولة.

توقّعت بعض أبحاث المجتمع الإسرائيلىّ (بيلد وشفير 2005؛ رام 2004) أن يحدث التنافس بين هذه التيارات ليصل بالمجتمع الإسرائيليّ إلى أزمة حقيقيّة وتصادم. لكنّهم لم يتوقّعوا أن تنتج العلاقة الدياليكتيّة لهذا الحراك والتنافس خطاباً سياسياً واقتصادياً وثقافياً جديداً في المجتمع الإسرائيليّ، جامعاً بين الطرحين ومتأثراً من الثقافة العسكريّة القائمة أصلاً في المجتمع الإسرائيليّ (kimmerling 2001) ومن انهيار عمليّة السلام (شاليف وليفي 2004). التيار الثالث هذا نما نمواً قوياً بعد مقتل رئيس الوزراء الأسبق يتسحاق رابين، وهو يجمع ما بين الفكر الاقتصاديّ الليبراليّ والتشديد على طبيعة الدولة كدولة يهوديّة وعلى تعزيز المواطنة الإثنيّة اليهوديّة التي تقمّع نزعات الفردانيّة الليبراليّة. كما يشدّد على الديمقراطيّة الشكليّة الإجرائيّة لا على القيم الديمقراطيّة، بل على القيم اليهوديّة الجامعة (Gabay 2006). يمكن الادّعاء أن التيار الثالث اقترح صيغة لنظام جمهورانيّ جديد في إسرائيل، مبنيّ على الجامع اليهوديّ الصهيونيّ الجديد بدل الصهيونيّ التقليديّ الذي اقترحه حزب "العمل" التاريخي. وهو يشدّد على القواسم المشتركة اليهوديّة للمجتمع الإسرائيليّ ويوافق على إبقاء جزء كبير من الاستعمار الإسرائيليّ في المناطق الفلسطينية المحتلّة بغية الحفاظ على أهداف المشروع الصهيونيّ ووحدة المجتمع اليهوديّ؛ كما يشدّد على يهوديّة الدولة ومركزيّتها في الحفاظ على الشعب اليهوديّ. بداية هذا التيار كانت في منتصف التسعينيات، لا سيّما بعد

اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رابين. لكن قوة هذا التيار بدأت تتصاعد بعد انتفاضة الأقصى، وتُرجمت سياسياً وحزبياً، بواسطة تيار وسط اليمين ممثلاً بحزب كديما، ومن ثم بواسطة حزب الليكود، وهما الحزبان اللذان يشتركان في الرغبة بالحفاظ على يهودية الدولة كهدف مركزي.

الفكر السياسي للإجماع الجديد يفسر إلى حد بعيد رؤية الحكومة الحالية لعملية التفاوض والسياسات الإسرائيلية، منها السياسات تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، ويفسر مواقف المجتمع الإسرائيلي تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، ويراهم عائفاً أمام يهودية الدولة، بل أعداء لها في كثير من الحالات لا مكان لهم في اللعبة السياسية. هذا ما سننوضّح في المعطيات التالية.

### انعكاس الإجماع الجديد في مواقف المجتمع الإسرائيلي

مواقف المجتمع اليهودي تجاه مبدأ الأرض مقابل السلام: يُطلب إلى المستطلع في هذا السؤال اختيار إجابة من بين أربعة احتمالات: على إسرائيل أن توافق بالتأكيد؛ أن توافق؛ أن تعارض؛ أن تعارض بالتأكيد على إرجاع أراضٍ مقابل السلام. يتضح من النتائج المعروضة في الجدول "1" أنه منذ العام 1992 حتى العام 2009 لم يكن ثمة إجماع إسرائيلي يتضمّن موافقة مؤكدة لإرجاع أراضٍ مقابل السلام، وأن معظم المستطلعين (قراءة الـ 50%) يفضلون تبني موقف وسطي. وقد كانت ثمة أكبر نسبة دعم لإرجاع الأراضي قبيل انتخابات العام 1999، أي في المعركة الانتخابية بين باراك وبنيتياهو. في انتخابات العام 2009، وبعد التحولات التي نتجت عن حرب لبنان وحرب غزة، وفشل سياسة الانسحابات الأحادية، بلغ دعم هذا المبدأ أدنى نسبة (8% يوافقون بكل تأكيد؛ 5% يوافقون). لذلك يمكن القول إن معادلة السلام مقابل الأراضي سقطت إسرائيليًا.

## جدول 1

### إرجاع أراضٍ مقابل السلام (%)

2009	2006	2003	1999	1996	1992	
26	25.4	22.6	21.9	21.8	24.8	أعارض بشدة
25	20.1	23.3	14.6	20	24.2	أعارض
35	31.8	35.6	29.5	28	20	أوافق
8	22.7	18.5	33.9	30.2	30	أوافق بشدة

تتعرّز هذه النعرة من إجابات المستطلّعين عن سؤال حول مواقفهم تجاه إقامة دولة فلسطينية. إذ يُسأل المُستطلّع في هذا الصدد عن موقفه تجاه المقولة التي ملخّصُها أنّ على دولة إسرائيل الموافقة على إقامة دولة فلسطينية.

## جدول 2

على إسرائيل أن توافق على إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار اتفاق سلام شامل (%)

2009	2006	2003	1999	1996	1992	
18.0	21.9	14.1	14.5	16.6	10	بالتأكيد نعم
32.0	41.0	33.7	39.5	31.7	19	أعتقد ذلك
14.0	15.4	29.3	26.4	24.1	23	لا أعتقد
29.0	21.7	22.9	19.5	27.6	47	بالتأكيد لا

في العام 1992 عارض معظم المستطلّعين فكرة إقامة دولة فلسطينية في إطار اتفاق سلام شامل (بالمفهوم والشروط الإسرائيلية). لكن منذ استطلاع العام 1996، باتت إقامة دولة فلسطينية بالشروط الإسرائيلية أمراً مقبولاً، دون أن يقترن ذلك بمبدأ الأرض مقابل السلام. في العام 2006، أيدّ قرابة 62% من المستطلّعين، بدرجات متفاوتة، إقامة دولة فلسطينية على قسم من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد أن عارض ذلك نحو 50% من المستطلّعين على امتداد الفترة الواقعة بين العامين 1996 و 2003. وعادت نسبة قبول إقامة دولة فلسطينية وانخفضت إلى 50% في العام 2009. لكن هذه الموافقة لا ينبغي لها أن تموّه، وعلينا ربطها بالشروط الإسرائيلية المعهودة: إبقاء كتل استيطانية، عدم إرجاع القدس، وتنازل الفلسطينيين عن حقّ العودة. من الواضح أنّ الجمهور الإسرائيلي يوافق على إقامة دولة فلسطينية دون أن تترسّخ تلك على الأرض، إذ يرفض معظم المستطلّعين -كما سنوضّح في الجدول التالي (3)- إخلاء كافة المستوطنات القائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو ما يعبر عن تناقض إضافي مع الموقف العلنيّ الموافق على إقامة دولة فلسطينية.

على مدار الفترة الممتدّة بين العام 1992 والعام 2009، ورغم اختلاف البيئة السياسية والأمنية واختلاف هوية الحزب الحاكم، وبمعزل عن الوضع الدولي، نجد رفضاً واسعاً من قبل المجتمع الإسرائيلي لإخلاء مستوطنات، أو على الأقلّ إجماعاً حول إبقاء كتل استيطانية كبيرة تحوّل دون خلق تواصل جغرافي في

مناطق السلطة الفلسطينية. وكانت أكبر نسبة من الموافقة على إخلاء مستوطنات في العام 1992. وبلغت أعلى نسبة للمعارضة في العام 2009. يعني هذا أن الإجماع القائم داخل المجتمع الإسرائيلي مخترق للمشارب الفكرية ويتخطى الانتماءات الحزبية والتقسيمات العرقية. كذلك إن هذا الرفض غير مرتبط بالضرورة بانتفاضة الأقصى، إذ إن نسبة المعارضين لم تتغير كثيراً منذ العام 1996 حتى العام 2006. أما التغير الأبرز، فقد كان في العام 2009.

### جدول 3

#### إخلاء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة (بالنسبة المئوية)

2009	2006	2003	1996	1992	
41.2	37.7	30.8	35.2	27.4	لا أوافق
42.6	45.6	52.6	49.6	41.5	إخلاء قسم من المستوطنات لأسباب أمنية وإبقاء كتل استيطانية كبيرة
12.6	16.8	16.6	15.2	29.1	أوافق

تناولنا حتى الآن أبرز مواقف الجمهور الإسرائيلي تجاه عملية السلام والحلول المطروحة في الشأن الفلسطيني. ولاحظنا أن التغيير في مواقف المجتمع الإسرائيلي في العام 2009 يميل إلى اتجاه التطرف السياسي المعارض لمبدأ إرجاع أراضٍ مقابل السلام، وإقامة دولة فلسطينية دون التنازل عن المستوطنات. ويمكننا القول إن سياسات الحكومة الحالية تتماشى مع مواقف المجتمع الإسرائيلي -على وجه العموم.

متابعة مواقف المجتمع الإسرائيلي في محاور الأراضي المحتلة عام 1967 وعملية التفاوض لا تفسر هي وحدها التحولات السياسية في إسرائيل، بل علينا فهم بعض التحولات الحاصلة في مركبات الهوية الجامعة للمجتمع الإسرائيلي وترجمتها بمواقف المجتمع تجاه هوية الدولة ووظيفتها، من حيث بروز التشديد على مركب الدين اليهودي كقاسم مشترك مكون للهوية الإسرائيلية، والمطالبة بالاعتراف بإسرائيل دولة يهودية. بغية ذلك، نتناول مواقف الجمهور الإسرائيلي من قضية تهجير السكان الفلسطينيين وإدارة الدولة وفقاً لتقاليد الشريعة اليهودية ومعدل التدوين في المجتمع الإسرائيلي.

## جدول 4

على الحكومة أن تشجّع هجرة الفلسطينيين من إسرائيل (%).<sup>41</sup>

2009	2003	1999	1996	1992	
27	9.5	16	20.5	28	بالتأكيد نعم
34	22	33	35	37	أعتقد ذلك
23	49	39	33	24	لا أعتقد
11	19.6	12	11	10	بالتأكيد لا

هوس الحفاظ على يهودية الدولة، الذي يترجم منذ الانتخابات الأخيرة باقتراحات قوانين وقوانين وسياسات تجاه السكان الفلسطينيين، هذا الهوس يعكس بدقة مواقف المجتمع الإسرائيلي كما يتضح من نتائج استطلاعات الرأي. يتبين أن نسبة المواطنين اليهود الذين يؤيدون انتهاج سياسات حكومية لتشجيع هجرة العرب (وذلك مصطلح مرادف للترنسفير) بلغ في العام 2009 قرابة 60% (وهي أعلى نسبة منذ العام 1996، وتشابه النسبة التي كانت في العام 1992). كما تُبين النتائج ارتفاع أهمية الحفاظ على أغلبية يهودية في إسرائيل من جهة، وانخفاضاً في أهمية قيمة السلام كقيمة عليا. ففي العام 1992، قال 40% من المستطلعين إن السلام هو أهم قيمة يجب بلوغها، مقابل 28% لقيمة الحفاظ على أغلبية يهودية، أما في العام 2009 فاعتبر 33% أن الحفاظ على أغلبية يهودية هي أهم قيمة مقابل 36% اعتبروا قيمة السلام أهم قيمة، على الرغم من أن السلام المقصود هو السلام الذي يتفق مع المفاهيم الإسرائيلية.

## جدول 5

ما هي القيمة الأهم من بين أربع قيم (%)

2009	2006	2003	1999	1996	1992	
33	36	30	26	37	28	أغلبية يهودية بالدولة

<sup>41</sup> في العام 2006 لم يكن هذا السؤال ضمن الاستطلاع.

10	12	10	8.5	11	14	أرض إسرائيل الكبرى
19	20	18	27	18	18	الديمقراطية
36	31	41	38	33	40	السلام

يتّضح من نتائج الاستطلاعات أنّه منذ العام 1992 كان هناك ارتفاع في دعم المقولة "إنّ على الحكومة إدارة شؤون البلاد العامّة وفقاً لتقاليد الشريعة اليهوديّة". ففي العام 1992، أجاب 80% (بدرجات متفاوتة) أنّ على الحكومة إدارة الحياة العامّة وفقاً للشريعة اليهوديّة، مقابل 53% في العام 1996 و 50% في العام 2006 و 46% في العام 2009.



## جدول 6

### إدارة شؤون الحياة العامّة وفقاً للشريعة اليهودية (%)

2009	2006	2003	1996	1992	
24	29	29	31	14	بالتأكيد نعم
22	20	20	22	15	أعتقد ذلك
27	31	24.5	24.5	32	لا أعتقد
26	19.5	26	22.5	39	بالتأكيد لا

ارتفاع الرغبة بإدارة شؤون الدولة وفقاً للشريعة اليهودية تعزّز، في ما تعزّز، بسبب ارتفاع نسبة التدين في المجتمع الإسرائيلي؛ إذ ارتفعت نسبة المستطلعين الذين قالوا إنهم يحافظون على الكثير أو على كافة الشعائر الدينية اليهودية إلى قرابة 32% في العام 2009 (مقابل 25% في العام 1992).

## جدول 7

### تدين المجتمع الإسرائيلي (%)

2009	1992	
11.5	9	يحافظ على كافة الشعائر الدينية
20	16.5	على القسم الأكبر
48	43	قسم صغير
20	30	لا يحافظ على أيّ قسم

من هنا، إذا كان هناك تشابه في بعض المواقف السياسية على مدار الفترة، وتطرّف في مواقف أخرى، فعلياً أن نتعامل مع الانحراف نحو اليمين من منظور التغيير في مركّبات الهوية في المجتمع الإسرائيلي. فقد بات المجتمع الإسرائيلي متطرّفًا سياسياً، وأكثر تديناً، ويوافق على تهجير العرب وعلى إدارة شؤون الدولة وفقاً للشريعة اليهودية. هذا المدمج بين التطرف السياسي والتدين والتركيز على القيم العشائرية

الجامعة من شأنه أن يخلق مجتمعاً فاشياً يميل إلى استعمال القوة لحلّ المسائل العالقة بدل المناورة السياسية والدبلوماسية.

المغزى المركزيّ من المعطيات الواردة لغاية الآن هو تعدّد الإشارات إلى التحوّل التدريجيّ نحو اليمين في المجتمع الإسرائيليّ، ورفضه مبدأ السلام العادل والشامل. لوحظ هذه التحوّل في كافة شرائح المجتمع الإسرائيليّ في دراسات أنماط التصويت منذ انتخابات العام 1999. وفقاً لشاليف وكيش، إنّ تنامي النزعة اليمينية في صفوف المجتمع الإسرائيليّ كانت واضحة من مقارنة مواقف هذا الجمهور بين انتخابات العام 1999 و 2003، والأهمّ أنّ النزعة لم تقتصر على مصوّتي الأحزاب اليمينية.

في ضوء هذه المواقف والمعطيات، نستطيع القول إنّ الجمهور الإسرائيليّ في العام 2011، على غرار القيادة الإسرائيلية، غير مهياً لقبول مبدأ السلام العادل مع الشعوب العربية، وغير مهياً لعملية مصالحة مع شعوب المنطقة ولا حتّى مع الفلسطينيين من سكّان إسرائيل. هذه المواقف توضح أنّ السياسات الحكومية تعكس رغبة المجتمع الإسرائيليّ إلى حدّ بعيد، أو على الأقلّ تعكس السقف الأدنى من الإجماع القائم في المجتمع الإسرائيليّ. لذلك يمكن الادّعاء أنّ النزعة اليمينية القائمة في المجتمع الإسرائيليّ تعكس حالة إجماع جديد، صهيونيّ متجدّد، يركّز على الجامع الدينيّ العشائريّ ويؤيد المواقف اليمينية المتطرّفة، واستعمال القوة لفرض شرعية إسرائيل على المنطقة كدولة يهودية -بمن في ذلك المواطنون الفلسطينيون.

## المصادر

حزونى، يورام، 1997 "مئة عام على دولة اليهود"، **تَخِيلَتُ**، العدد 13، ربيع 1997 (عبري)

درور، يحزقييل، 1997. **تجديد الصهيونية**. المكتبة الصهيونية، الهستدروت الصهيونية العالمية، القدس. (عبري)

رام، أوري، 2004. **العولمة وإسرائيل** رسلينغ: تل أبيب (عبري).

رام، أوري، 1999. "الفجوات الجديدة: رأس مال عالمي، ما بعد النظام الفوردي، وعدم المساواة"، لدى: داني فيلك وأوري رام (محرران) **سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة**. القدس: فان لير: 16-34. (عبري)

شاليف، ميخائيل، 2004. "هل حوّلت العولمة والبرلة الاقتصاد السياسي الإسرائيلي إلى اقتصاد عادي؟"، لدى: داني فيلك وأوري رام (محرران)، **سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة**. القدس: فان لير: 84-115. (عبري)

شاليف، ميخائيل، وجال ليفي، 2004 "الخاسرون والفائزون للعام 2003: أيديولوجيا، المبنى الاجتماعي وتغيرات سياسية"، لدى: أريان أريان آشير، وميخال شمير (محرران)، **الانتخابات في إسرائيل- 2003**. القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ص 247-276. (عبري)

غبيزون، روت، 2006 **شروط لازدهار دولة إسرائيل: أهداف عليا لدولة إسرائيل وإسقاطاتها**. مؤسّسة ش. نامان، حيفا: معهد التخنيون. (عبري)

غوتوين، دانئيل، 2003 **ما بعد الصهيونية، الخصخصة واليسار الاجتماعي**، لدى: طوبيا فيرليغر (محرر)، **جواب إلى زميل ما بعد الصهيونية**، يديعوت أحرونوت. (عبري)

فيلك، داني، 2004. "إسرائيل موديل 2000 لدى: داني فيلك وأوري رام (محرران)، **سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة**. القدس: فان لير، 34-56. (عبري)

Nadav Gabay. 2006. "Peace Begins at Home: Toleration, Identity Politics and the Changing Conception of Peacemaking in Israel after Yitzhak Rabin's Assassination Social Identities", Journal for the Study of Race, Nation and Culture

Volume 12(3), Pages 345 – 75.

Gershon, Shafir and Yoav, Peled. 2005. Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship. Cambridge.

Ben-Porat, Guy. 2005. "Netanyahu's Second Coming: A Neoconservative Policy Paradigm?," *Israel Studies*, 10 (3): 225-245.

Kimmerling, Baruch, 2001. The Invention and Decline of Israeliness: State, Society, and Military. Berkeley: University of California Press.